قطاع التجارة: أرقام ومعلومات

عدد السجلات التجارية يقترب من ١٧٠ ألفا

توزيع القوى العاملة الوطنية بأجر على المنشآت ونسب التعمين المحققة لديها
وفقاً لدرجتها بالسجل التجاري (٢٠١٥م)

المجموعة	درجة المنشأة	عدد المنشآت	القوى العاملة الوطنية	القوى العاملة الوافدة	الإجمالي	نسبة التعمين المحققة (٪)
الأولى	عالمية	٢٢٨	٨٩٥٨	١٣٧٣١	٢٢٦٨٩	٣٩,٥
	ممتازة	٥٥٤٠	١٦٧١٨٣	٤٩٨٩٦٠	٦٦٦١٤٣	٢٥,١
	استشارية	١٣٤	٥١٢	١٥٣٧	٢٠٤٩	٢٥,٠
	أولى	١٥٤٣٤	٢٥٦٠٧	٢٢٥٠٨٣	٢٧٠٦٩٠	١٣,٢
	المجموع	٢١٤٤٦	٢١٢٢٦٠	٧٤٩٣١١	٩٦١٥٧١	٢٢,١
الثانية	ثانية	١٠٤٤٨	٤٤٨٨	١٠٦٦٨٥	١١١١٧٣	٤
	ثالثة	١٧٧٣٠	١٧٨٩	١٥٥٥٧٥	١٥٧٣٦٤	١,١
	رابعة	١١٨٥٧٨	٣١٥٧	٤٦٣٦٨٤	٤٦٦٨٤١	٠,٧
	المجموع	١٤٦٧٥٦	٩٤٣٤	٧٢٥٩٤٤	٧٣٥٣٧٨	١,٣
	أخرى*	-	-	١٠٥٢٨٤	١٠٥٢٨٤	٠,٠
الإجمالي		١٦٨٣٠٢	٢٢١٦٩٤	١٥٨٠٥٣٩	١٨٠٢٢٣٣	١٢,٣

*تشمل العمال الزراعيين غير المصنفين وفقا لدرجات المنشآت

هناك نحو ١٢٥ ألف شركة تتراوح رؤوس أموالها بين ١٠ -٢٠ ألف ريال وهي الشريحة من الشركات التي تنتشر فيها ظاهرة التجارة المستترة وتتميز هذه الشركات بعدم قدرتها على الإسهام في توفير فرص العمل الحر والتشغيل الذاتي للمواطنين.

خلال العام الجاري زاد عدد العمالة الوافدة الى مستويات قياسية ووصل العدد الى ١,٨ مليون وافد بنهاية النصف الأول من العام و٤٥٪ من تصريحات استقدام العمالة تملكها شركات الدرجات الرابعة والثالثة والثانية.

لم ترصد الاحصائيات حجم الظاهرة في السلطنة لكن بعض دول مجلس التعاون أجرت دراسة في هذا الصدد، وفي السعودية اظهرت دراسة للدكتور خالد بن نهار الرويس الاستاذ بجامعة الملك سعود ان حجم التستر التجاري في المملكة يبلغ ٢٣٦,٥ مليار ريال، مما يشكل نحو ١٦,٧٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وان ٣٠ بالمائة من العمالة الوافدة يعملون لحسابهم الخاص.

حسب بيانات لوزارة القوى العاملة فإن كل ألف فرصة عمل بأجر في منشآت الدرجة الثانية هناك ٤٤ منها للقوى العاملة الوطنية يقابلها ٩٥٦ للقوى العاملة الوافدة، وفي منشآت الدرجة الثالثة فكل ١٨ فرصة للمواطن يقابلها ٩٨٢ للقوى العاملة الوافدة، وفي منشآت الدرجة الرابعة كل ١٢ فرصة للمواطن يقابلها ٩٨٨ للوافدة، وفي منشآت الدرجات الثانية والثالثة والرابعة مجتمعة فإن كل ١٩ فرصة للقوى العاملة الوطنية يقابلها ٩٨١ للقوى العاملة الوافدة .

وكلما ارتفع تصنيف المنشآت زادت نسب توظيف المواطنين حيث ان ٩٥,٧ بالمائة من المواطنين بالقطاع الخاص يعملون بالشركات العالمية والدرجة الأولى والممتازة، في حين تنتشر ظاهرة التجارة المستترة وتعدد السجلات في الشركات من

التصنيف الأقل وتنخفض معدلات التعمين بشكل هائل.

وحسب وزارة القوى العاملة يرتبط معدل التعمين في منشآت القطاع الخاص بدرجة تصنيف المنشآت، وبناء على تقسيم إلى مجموعتين لنحو ١٦٨ ألف منشأة تعاملت مع وزارة القوى العاملة خلال العام الماضي سواء لتشغيل القوى العاملة الوطنية أو لاستقدام قوى وافدة، فإن الفئة الأولى من المنشآت نسبة التعمين فيها ٢٢ بالمائة وتتضمن المجموعة منشآت الدرجة العالمية والممتازة والاستشارية والأولى، أما المجموعة الثانية فنسبة التعمين فيها متدنية للغاية عند ١,٣ بالمائة وتتضمن هذه المجموعة منشآت الدرجة الثانية والثالثة والرابعة.

منشآت المجموعة الأولى ماتزال هي الأكثر تشغيلا للقوى العاملة حيث يعمل بها ٢١٢ ألف مواطن ويمثلون ٩٥,٧ بالمائة من إجمالي عدد القوى العاملة بفئة الاعمال التجارية، اما منشآت المجموعة الثانية فهي الاقل تشغيلا نظرا لانتشار ظاهرة تعدد السجلات التجارية وتركز التجارة المستترة للقوى العاملة الوافدة فيها.

ويعد القطاع الخاص المحرك الأساسي للتجارة الداخلية وهو قطاع تغلب عليه الشركات العائلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى بعض الاستثمارات الاجنبية واستثمارات من دول مجلس التعاون، وسجل إجمالي الناتج المحلي للسلطنة بالأسعار الجارية ٢٧ مليار ريال بنهاية العام الماضي، منها ملياري ريال حجم تجارة الجملة والتجزئة، كما يصل اجمالي حجم الانشطة الخدمية في السلطنة، بما في ذلك التجارة، إلى أكثر من ١٣ مليار ريال.

ومن أهم المؤشرات على التستر التجاري تزايد تحويلات الأيدي العاملة الأجنبية للخارج بمبالغ كبيرة تفوق رواتبها ومستحقاتها المالية السنوية نظرا للممارسات غير النظامية في سوق التجزئة وقطاع الخدمات وحسب احدث احصائية لدى البنك المركزي العماني فقد ارتفع حجم التحويلات الجارية (حوالات العمالة الوافدة) الى ٤ مليارات ريال بنهاية العام الماضي.

ويعد اخطر نتائج ظاهرة بيع السجلات التجارية استخدامها للحصول على تصاريح استقدام الأيدي العاملة الوافدة ثم تسريحها، والذي بدوره يزيد العبء على مؤسسات الدولة ويؤدي إلى زيادة حالات الغش واستنزاف الدعم والتسهيلات

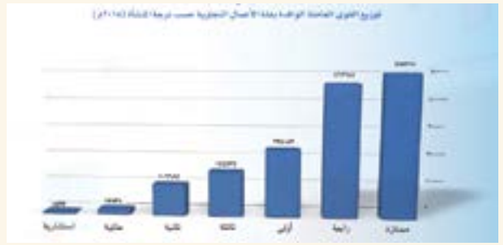

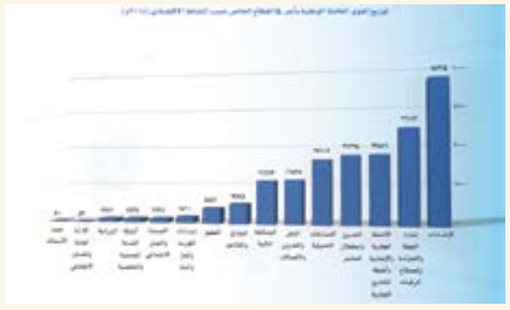

الضريبية والخدمية التي توفرها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغ عدد العمالة الوافدة الهاربة أكثر من ٦١ الف عامل خلال أول ٦ اشهر من العام الجاري كما شهد العام الماضي ضبط ١٩ ألف وافد مخالف لقانون العمل وتم ترحيل العدد الاكبر منهم.

ونجح بعض الجهات المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها معايير واضحة لقبول تمويل المشروعات مثل صندوق الرفد عبر الاستعانة بهذه المعايير في رفض مشروعات اعتبرها غير جادة وتحمل في طياتها رائحة التجارة المستترة والشركات الوهمية.

و هناك عديد من القوانين ذات العلاقة بالتجارة وهي قيد الدراسة او التعديل حاليا لتواكب ما يشهده الواقع المحلي والاقليمي والعالمي من متغيرات، وأهم هذه القوانين قانون الشركات التجارية وقانون استثمار رأس المال الأجنبي وقانون منع الاحتكار والمنافسة غير المشروعة.